



1

United Nations Human Rights Council: Session 14  
Oral Intervention: Item 6- UPR Report Adoption for Egypt  
Cairo Institute for Human Rights Studies  
11 June, 2010

Delivered by: Rawda Ahmed

شكرا سيدي الرئيس

يسعدني أن ألقى هذا البيان نيابة عن مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، بالشراكة مع الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان وباقي أعضاء ملتقى منظمات حقوق الإنسان المصرية المستقلة.

إننا إذ نرحب بهذه الفرصة غير المسبوقة لمراجعة السجل الحقوقي للحكومة المصرية، فإنه يؤسفنا أن نعرب عن قلقنا بشأن جدية الحكومة المصرية في الالتزام بما قبلته من توصيات في جلسة فبراير الماضي، خاصة فيما يتصل بحرية الرأي والتعبير.

فبينما لا تزال الحكومة المصرية تؤكد على ضمانها لحرية التعبير على الإنترنت، وتشدد على أنها لا تستخدم أبدا حالة الطوارئ المعلنة منذ عام 1981 ضد مستخدمي الإنترنت، وبينما قبلت الحكومة للتوصية رقم 104 المتعلقة بعدم استخدام قانون الطوارئ ضد المدونين ومستخدمي الإنترنت، فإن الواقع العملي ما زال يؤكد عدم صحة هذه التأكيدات. فقد اعتقل المدون مسعد أبو فجر منذ عام 2007 حتى الآن بموجب قانون الطوارئ. كما اعتقل المدون هاني نظير منذ عام 2008 حتى الآن بموجب قانون الطوارئ. واعتقل ناشط الإنترنت طارق خضر منذ خمسة أشهر حتى الآن بموجب قانون الطوارئ. ومهما حاولت الحكومة أن تؤكد أن اعتقال هؤلاء الأفراد وغيرهم لم يكن له صلة بتعبيرهم عن رأيهم على مدوناتهم، فإن الحقيقة هي أن الحكومة تبقى على هؤلاء المدونين في السجن دون أن توجه لهم أي اتهام ودون أن تقدمهم للمحاكمة.

سيدي الرئيس، لقد قبلت الحكومة الالتزام بالتوصيتين 86 و 103 بشأن حرية الرأي والتعبير وإلغاء الحبس في قضايا النشر. لكن وعد رئيس الجمهورية حسني مبارك منذ أكثر من خمسة أعوام بإلغاء عقوبة الحبس في قضايا النشر لم ينفذ حتى الآن، حيث لا تزال هناك أكثر من 23 مادة من قانون العقوبات تؤدي إلى حبس الصحفيين والكتاب. وهو ما يثير مجددا مخاوف حقيقية بشأن جدية الحكومة في تنفيذ هذه التوصية. ويكفي النظر إلى الشهور القليلة التي فصلت بين إجراء المراجعة في فبراير الماضي وبين هذه الجلسة. ففي مارس الماضي صدر حكم بحبس رئيس تحرير جريدة الموجز 6 أشهر مع الشغل، وفي إبريل الماضي صدر حكم بحبس رئيس تحرير جريدة البلاغ الجديد سنة مع الشغل. إننا نرجو - بصدق - أن يكون حظ توصيات هذا المجلس خلال المراجعة الدورية الشاملة من التنفيذ أكبر من حظ وعد رئيس الجمهورية بإلغاء الحبس في قضايا النشر، وغيرها من الوعود الحكومية السابقة التي لا تزال مجرد وعود تستعصي على التنفيذ.

شكرا سيدي الرئيس.